العرب
الثلاثاء 2021/03/09
السنة 43 العدد 11994

نقاط كثيرة لصالح دبلوماسية اللقاح الروسية.. ومعرقلات أيضا

استطاعت روسيا عبر اتباع دبلوماسية اللقاح أن تكسب تأييد الكثير من الدول للحصول على "سبوتنيك 5" منذ أن أعلنت أنه فعال ضد فايروس كورونا مسجلة بذلك نقاطا جيوسياسية. ومع ذلك لا تزال عقبات الإيفاء بوعود الإمداد بالجرعات المطلوبة وتبديد غيمة الشكوك حوله، بالنظر إلى عدم موافقة دول على استخدامه، تشكل تحديا لموسكو.

موسكو - أوجد تفاخر روسيا في أغسطس الماضي بكونها أول دولة تصادق على لقاح لفايروس كورونا شكوكا في عدم كفاية اختباراتها؛ فبعد ستة أشهر، ومع تزايد الطلب على لقاح "سبوتنيك 5"، أثار الخبراء أسئلة مرة أخرى حول ما إذا كان بإمكان موسكو مواكبة جميع الطلبات التي ترد إليها من مختلف البلدان.

وبينما حصلت سلوفاكيا على قرابة 200 ألف جرعة مع بداية هذا الشهر، رغم أن وكالة الأدوية الأوروبية لم تبدأ مراجعة استخدامها سوى الخميس الماضي في عملية سريعة، قال ميلوش زومان رئيس التشيك التي تضررت كثيرا جراء الوباء إنه كتب مباشرة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للحصول على إمدادات من اللقاح.

ومن المتوقع أن تحصل دول في أميركا اللاتينية وأفريقيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق والشرق الأوسط على ملايين الجرعات ضمن موجة من دبلوماسية اللقاحات الروسية.

لورانس جوستين

روسيا تريد تحسين صورتها العلمية بغايات جيواستراتيجية

جودي تويغ

الروس عالقون الآن في محاولة اكتشاف كيفية الوفاء بوعودهم

وغطت القنوات التلفزيونية الروسية الحكومية صادرات اللقاحات على نطاق واسع مستشهدة بالثناء من الخارج لموسكو وبث مقاطع حول الصعوبات التي تواجهها البلدان جراء اللقاحات الغربية.

وعلى سبيل المثال قالت المذيعة أولغا سكابيفا في القناة التلفزيونية الحكومية "يواصل سبوتنيك 5 غزو أوروبا بثقة"، بينما اعتبر ديمتري كيسيليف، أكبر مذيع مؤيد للكرملين في الشبكة، الشهر الماضي أن "لقاح كورونا الروسي هو الأفضل في العالم".

وخفف تقرير نشرته المجلة الطبية البريطانية "ذا لانسيت" الانتقادات المبكرة لـ"سبوتنيك 5" بقوله إن "الاختبارات واسعة النطاق أظهرت أنه آمن، حيث تبلغ نسبة فاعليته ضد الفايروس 91 في المئة".

ويمكن أن يساعد ذلك على تجديد صورة روسيا لتصبح واحدة من القوى العلمية والتكنولوجية والخيرية، وخاصة أن البلدان الأخرى تواجه نقصا في اللقاحات لأن الدول الأكثر ثراء تستحوذ على الإصدارات غربية الصنع أو لأن الشركات المصنعة تواجه طاقة إنتاج محدودة.

ويقول محلل الشؤون الخارجية فلاديمير فرولوف "تسمح حقيقة أن روسيا من بين خمس دول كانت قادرة على تطوير لقاح سريع لموسكو بتقديم نفسها على أنها قوة معرفية عالية التقنية بدلا من كونها مضخة بنزين في حالة تدهور".

وفي حين يشير البعض من الخبراء إلى أن روسيا تريد تسجيل نقاط جيوسياسية يقول آخرون إن زيادة استخدام اللقاحات من الصين وروسيا، والتي لم تكن شائعة مثل تلك المصنوعة في الغرب، يمكن أن توفر طريقة أسرع لزيادة الإمداد العالمي.

ويعتبر لورانس جوستين، الأستاذ في معهد أونيل لقانون الصحة الوطني والعالمي بجامعة جورج تاون والمتعاون مع منظمة الصحة العالمية، أن بوتين يستخدم اللقاح لتحسين صورة مشوهة عن براعة روسيا العلمية والتكنولوجية ولأغراض جيواستراتيجية في المناطق التي تريد فيها روسيا أن يكون لها نفوذ.

وتبقى قدرة روسيا على تلبية الطلبات إشكالا آخر، حيث زودت الصين دولا أخرى بملايين الجرعات، لكن إنتاج اللقاح يبدو أقل بكثير من الطلب في الوقت الحالي.

وترى جودي تويغ، أستاذة العلوم السياسية المتخصصة في الصحة العالمية بجامعة فرجينيا كومنولث، أن الروس نجحوا بما يتجاوز أحلامهم الجامحة في جعل هذا اللقاح منتجا قابلا للاستعمال والتسويق.

وقال تويغ لوكالة أسوشيتد برس "لقد قدموا كل هذه الوعود الصريحة والضمنية للأشخاص داخل روسيا وخارجها بشأن الوصول إلى هذا المنتج. والآن هم عالقون في محاولة اكتشاف كيفية الوفاء بكل تلك الوعود".

لكن ذلك ليس كل شيء؛ فروسيا عليها أن تهتم بنفسها أيضا خاصة بعد أن أعلنت السلطات عن خطط لتطعيم 60 في المئة من البالغين، أو ما يقرب من 68 مليون شخص، بحلول نهاية يونيو المقبل.

وكان الانتشار المحلي للفايروس في روسيا بطيئا مقارنة بالدول الأخرى، مع تطعيم حوالي أربعة ملايين شخص أو أقل من 3 في المئة من السكان اعتبارا من أواخر فبراير. وقد يرجع بعض ذلك أيضا إلى عدم ثقة الروس في اللقاحات.

وحتى الآن لم يكشف صندوق الاستثمار المباشر الروسي، الذي يمول اللقاح ويسوقه في الخارج، عدد الجرعات التي تذهب إلى بلدان أخرى، لكنه ذكر في وقت سابق أنه تلقى طلبات من أكثر من 50 دولة للحصول على 2.4 مليار جرعة.

وتقدر شركة التحليلات العلمية آيرفينيتي البريطانية أن روسيا وافقت على تصدير حوالي 392 مليون جرعة إلى الخارج، وهناك محادثات مع دول حول ما لا يقل عن 356 مليون جرعة أخرى.

وقال مؤسس آيرفينيتي، راسموس هانسن، "إذا حكمنا من خلال الإنتاج والصادرات حتى الآن تبقى روسيا بعيدة كل البعد عن أن تكون قادرة على تقديم هذا الكم من اللقاحات".

وصنعت روسيا ما يزيد قليلا عن مليوني جرعة العام الماضي، وسط تقارير تفيد بوجود مشاكل مع المنتجين المحليين في شراء المعدات وصنع المكون الثاني من اللقاح. وفي الشهر الماضي صرح رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين بأنه تم إنتاج أكثر من عشرة ملايين جرعة من سبوتنيك 5".

ويستخدم اللقاح الروسي فيروسا غير ضار يحمل مادة وراثية لتحفيز جهاز المناعة. وقالت إلينا سوبوتينا، مستشارة فريق وسط وشرق أوروبا من سي.بي.بي بارتنرز للاستشارات الدوائية، إن إنتاجه "يبقى عملية معقدة، إذ لا يمكن ضمان إنتاج مستقر لأن العمل مع المكونات البيولوجية ينطوي على الكثير من التباين من ناحية جودة المنتج النهائي".

الإمدادات العقبة الأكبر

لم يحن موعد التقارب

غزل تركي.. وصمت سياسي مصري لجسّ النبض أولا

أنقرة تسعى إلى مصالحة مع القاهرة دون تنازلات جوهرية

عادت تركيا في الآونة الأخيرة إلى اللعب على وتر «القيم التاريخية والثقافية المشتركة» مع مصر لإزالة الخلافات القائمة منذ سنوات عبر توجيه رسائل سياسية الهدف منها التمهيد للتوصل إلى رسم معالم مصالحة على الطريقة القطرية دون تنازلات جوهرية، رغم أن أنقرة تعي تماما أن أي تقارب مع القاهرة، التي فضلت الصمت، لن يكون أمرا سهلا ما لم تكف عن استفزازاتها والتدخل في شؤون الدولة العربية والتوقف عن احتضان قيادات جماعة الإخوان.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة - تزايدت الإشارات الإيجابية القادمة من تركيا، وأبرزها ما جاء على لسان وزير الدفاع خلوصي أكار السبت الماضي، حيث أعرب عن اعتقاده بإمكانية إبرام اتفاقية أو مذكرة تفاهم بشأن الحدود البحرية مع مصر قريبا.

> **تركيا تريد الاحتفاظ بورقة جماعة الإخوان لأسباب عقائدية وسياسية، الأمر الذي يقلل من جدوى إشاراتها إلى مصر**

ودرجت القاهرة على استقبال هذا النوع من التصريحات بقدر عال من التجاهل على المستويين الرسمي والشعبي، ولم تتم مبادلة أنقرة الود في أي وقت، واقتصرت ردود الفعل حيالها على عناوين عريضة فضفاضة وغير مباشرة، تطالبها غالبا بوقف تدخلاتها في شؤون الدول العربية، وجس النبض السياسي أولا ومدى مواءمته للتطلعات المصرية في هذه المرحلة.

وينطوي الصمت المصري أو جس النبض على إشارة إلى هواجس عديدة تعتمل فوق السطح وتحته، وعدم استعداد لطي صفحة تركيا دون تسوية حاسمة للملفات الخلافية الخاصة باحتضانها قيادات إخوانية، ودعم تنظيمات متطرفة، والتدخل العسكري في ليبيا، ووقف التهديدات التي تلوح بها من حين لآخر في شرق البحر المتوسط.

ويبدو تصريح أكار الأخير الذي قال فيه "إن البلدين لديهما قيم تاريخية وثقافية مشتركة" وعبّر فيه عن ثقته بأن تفعيلها "ينعكس على حدوث تطورات مختلفة في الأيام المقبلة"، هو الأكثر وضوحا في مسألة التقارب المزعوم، ويوحي بأن هناك اتصالات سياسية سرية بين الجانبين.

لغة المصالح حائرة

لم تتجاوب القاهرة تصريحا أو تلميحا ولم تعبأ بالتغير الحاصل في الخطاب التركي الذي بدأ يخلو في الأشهر الأخيرة من الانتقادات التقليدية للنظام المصري، ولا يتعاطى كثيرا مع الشؤون الداخلية، لكنه لم يتخذ موقفا صارما من وسائل الإعلام التابعة لجماعة الإخوان وتبث إرسالها من إسطنبول، ويريد الاحتفاظ بهذه الورقة لأسباب عقائدية وسياسية، الأمر الذي يقلل من جدوى الإشارات التركية.

ويمكن تفسير الطريقة التي تحدث بها أكار أو غيره بأن تركيا تريد السير على درب ربيبتها قطر التي عقدت اتفاق مصالحة مع مصر في يناير الماضي، ولم تقدم تنازلات في القضايا الخلافية وحافظت على منهجها الإعلامي في التعامل مع الشأن المصري.

وربما تكون هناك تفاهمات سرية تمخضت عنها قمة العُلا التي رعت عملية مصالحة خليجية، وأعادت بموجبها مصر علاقاتها مع قطر من دون تغيير سياستها، غير أن الدوحة روجت لذلك على أنها حققت نصرا كبيرا، حيث أعيدت العلاقات معها بعد المقاطعة ومواقفها كما هي.

وتعمل أنقرة على التوصل إلى صيغة مع القاهرة على الطريقة القطرية، أي عودة العلاقات إلى طبيعتها وتغليب المصالح والبناء على المساحات المشتركة وغض الطرف عن كل ما ينغص الروابط بين البلدين ومعالجة القضايا الخلافية تدريجيا. باختصار، على مصر أن تصرف النظر عن شروطها السابقة المتعلقة بطرد أو تسليم العناصر الإخوانية، وتوقف ضغوطها لخروج المرتزقة من ليبيا.

والتقطت أنقرة استدارة مصر على الساحة الليبية، فقد قبلت بالتعامل مع الواقع السياسي التركي هناك، وحتى ولو كانت لا تزال لها تحفظات عليه فتأييدها لحكومة عبدالحميد الدبيبة المدعوم من أنقرة، واستقباله في القاهرة عقب اختياره لهذه المهمة، يُفهم منه عدم وجود ممانعات سياسية حاسمة للتفاهم معها عند الضرورة.

وعلاوة على أن القاهرة تلتزم بقوانين البحار الدولية ولا تتجاوز عمليات البحث عن الغاز في شرق البحر المتوسط جرفها الإقليمي، وقد تأكد ذلك في عمليات ترسيم الحدود البحرية مع اليونان في أغسطس الماضي، وهي سياسة عامة تتبناها مع جميع الدول ولا علاقة لها بتركيا من قريب أو بعيد، لكن خلوصي أكار حاول توظيفها كأن مصر تحترم بلاده أو تخشى بطشها.

وأكدت مصادر سياسية مصرية لـ"العرب" أن القياس على قطر في غير محله، لأن المصالحة مع الدوحة لها خصوصية إقليمية ودولية، وفرضتها ظروف معينة لا وجود لها في الحالة التركية، وهي لا تزال قيد الاختبار والمتابعة والتقييم.

ويؤدي تصوير الأمر على أن قطر خرجت رابحة من عملية المصالحة إلى تريث القاهرة كثيرا قبل تكرار الطريقة نفسها مع أنقرة، لنفي أي تكهنات تشي بأن حساباتها قد تغيرت مع الدول الداعمة للمتطرفين.

ومن المستبعد أن تشرب مصر من نهر المصالحة مرتين، ومهما كانت الإغراءات هناك تباين في رؤى النظامين، ومن الصعوبة حدوث مصالحة بينهما، وأقصى ما يمكن الوصول إليه هو الاكتفاء بالتلويح بالتهديد أو استعراض العضلات عند اللزوم وعدم الاقتراب من التنفيذ.

وأوضحت المصادر ذاتها أن مصر التي رفضت سيوف تركيا ومرتزقتها في ليبيا ولا تزال، ورفضت أيضا ذهبها عندما وقعت اتفاقية بحرية مع حكومة الوفاق في طرابلس منحت القاهرة نحو 35 ألف كيلومتر زيادة في جرفها القاري، لأنها لا تملك هذا المنح أصلا، والذي يفتقر أيضا لأبسط قواعد القانون الدولي.

وتمضي مصر في مشروعاتها للتعاون الإقليمي في إطار منتدى غاز شرق المتوسط الذي تحول إلى منظمة إقليمية، وتعمل حثيثا على توسيع دور التحالف الجديد المعروف بـ"منتدى الصداقة"، وفي الحالتين تعمدت القاهرة تجاهل تركيا التي لم تفلح غطرستها في تغيير شيء في توجهات المنظمتين، أو إجبار القاهرة على وقف تصرفاتها الرامية لزيادة التعاون الإقليمي على قاعدة الغاز.

> **الفترة التي تأتي بعد تشكيل حكومة عبدالحميد الدبيبة في ليبيا تمثل محكا رئيسيا لاختبار نوايا أنقرة تجاه القاهرة**

هبوط اضطراري

قرأت أنقرة ما يجري في المنطقة حاليا ووجدت أن سياسة الصدام استفزت جانبا كبيرا من أغراضها، ومع صعود جو بايدن إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة قد تجابه بمزيد من التحديات الرافضة لتصوراتها العدوانية، وعليها أن تنحني للعواصف وتهبط مضطرة.

كما أنها تحاول الاستفادة من المرونة المصرية الظاهرة، ورغبة قيادتها تجنب الارتطام بقوى إقليمية أو دولية حاليا، طالما أنها لم تقترب من تهديد أمنها القومي.

وكشفت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن العلاقات مع تركيا ستدور خلال المرحلة المقبلة في منطقة رمادية، لا سلم ولا حرب، لا تقارب ولا تنافر، ومن المهم أن تبقى في منطقة وسط لا تتجاوزها صعودا أو هبوطا إلى حين التأكد من نوايا أنقرة، فلا تزال الأزمة الليبية مفتوحة على احتمالات مختلفة، والفترة التي تأتي بعد تشكيل حكومة الدبيبة ستمثل محكا رئيسيا لاختبار تركيا.

وخضعت جميع الرسائل السياسية والأمنية والاقتصادية التي وصلت من أنقرة إلى القاهرة لتقييم على مستوى متقدم، ولوحظ أنها لا تعبر عن تغيير حقيقي في التقديرات الآن، وتعبر عن رغبة لتحييد مصر في بعض الملفات الإقليمية، وهي الدولة الأكبر في المنطقة التي يمكنها التصدي لتركيا وإزعاجها بقسوة إذا أرادت.

وتلجأ مصر للصمت عندما لا تكون مضطرة للرد لتؤكد عدم استعجالها المصالحة مع تركيا، والتي لم تحقق أغراضها مع دولة مثل السعودية، كما أن الصمت يوحي بالغموض، ويصيب الطرف المقابل بالحيرة، وما إذا كان يحمل قبولا أو رفضا، ويستمر في توصيل رسائله للحصول على إجابة قاطعة، وهو ما لم تقدم عليه القاهرة حتى تتمكن من استكشاف نهاية الغزل التركي.